

سوريا أمام احتمالات الفصل الأخير

د. نزار بدران

تتواتر الأنباء والمعلومات المُسربة من الأوساط السياسية لدول عدة، بشأن احتمال الاقتراب من الاتفاق على إيجاد حل سياسي للأزمة السورية، وطرح حل توافقي يلبي مطالب المعارضة، وما قيل عن تصريحات أوباما بهذا الشأن، يذهب في هذا الاتجاه. قد تكون هذه الأنباء والتكهنات التي نقرأها ونسمعها صحيحة، ولكن عذابات الشعب السوري منذ أكثر من أربع سنوات، وفشل المجتمع الدولي والدول العربية (التي لن نستطيع تحليل مواقفها لتبعيتها الكاملة للسياسة الأمريكية) لتقديم أي خلاص، رغم العديد من المبادرات، يجعلنا نشك ونشكك بصوابية هذه التحليلات.

في المقابل ما يمكن عمله هو معرفة وتحليل الأسباب الداخلية والخارجية للدول الداعمة للنظام السوري، والتي سمحت له بالبقاء على بحر من الدماء (300 ألف قتيل، 96% منهم قُتلوا بأسلحة النظام بحسب المنظمات الإنسانية)، وتحليل الأسباب التي حالت من دون ترجمة أقوال أصدقاء سوريا إلى أفعال، وفي بعض الأحيان تواطؤهم مع النظام السوري.

الداعمان الأساسيان: إيران وروسيا، يتميزان بوجود أنظمة تدعي الديمقراطية، ولكنها في الحقيقة أنظمة شمولية لا تسمح أو تتسامح مع معارضتها في الداخل. فهكذا أنظمة تبني مُجمل سياساتها حول هدف واحد: وهو كيفية استمرارها وتشبثها بالسلطة، وبالتالي فكل أعمالها تخضع لهذا المنطق، مصلحة النظام في البقاء هو هدف أي عمل داخلي أو خارجي. لا تهتم إيران السلطة بمصلحة الشعب الإيراني، وإلا لما جارت على ذاتها وعلى شعبها كل تلك السنوات تحت الحصار.

إنطلاق احتجاجات إيران المدوية بعد الانتخابات المزورة لأحمدي نجاد في عام 2009، وهو ما أطلق عليه يومها "الربيع الإيراني"، كان بكل تأكيد تمهيداً لانتفاضة الشعب التونسي وانطلاقة الثورات العربية. فقد أظهرت هذه الاحتجاجات عمق الهوة بين الشعب والسلطة الدينية، حيث شكل القمع الشديد الذي وُوجه به المتظاهرون، والقتل الموثق لمئة وخمسون مواطناً وسجن الآلاف، وسيلة السلطة للرد على المطالب الديمقراطية.

من هذا المنظار، فإن سياسة إيران تجاه سوريا، مبنية على مبدأ إنهاء أي نموذج ديمقراطي شعبي بجوارها، حماية للنظام وليس بسبب تهديد محور المقاومة المُفترض، الذي لم يقاوم أحداً، عندما نرى عشرات الاعتداءات الإسرائيلية منذ انطلاقة الثورة السورية. سكوت إيران الشيعية عن قمع الحراك الديمقراطي في البحرين (والذي يعتبره الكثيرون، خطأ، حراكاً شيعياً)، على يد درع الجزيرة السعودي، دليل آخر على ذلك.

من المنظار الروسي نرى تشابهاً مع السياسة الإيرانية، فالهدف الأسمى لبوتين هو كيفية إخراس معارضته الداخلية، والتي أثبتت وجودها القوي في المظاهرات العارمة في ديسمبر 2011، بعد الانتخابات البرلمانية، التي أعادته إلى السلطة، بعد تزوير الانتخابات ومنع المعارضة أصلاً من التعبير الحر. هذا "الربيع الروسي" يُعتبر أكبر تحرك جماهيري منذ عشرات السنين، واستطاع إجبار ميديفيد، رئيس روسيا في زمنه، على فتح حوار مع المعارضة وفق شروطها، ولكن بعد ستة أشهر (أيار 2012) وعند عودة بوتين للرئاسة، تم الإنقضااض على تلك المعارضة، فحوّل بعض قادتها إلى السجون بتهم مزورة، مثل ألكسي نافالني أو سرغاي أودالتشوف وآخرين، وما تلاه من اغتياالات مثل اغتيال بوريس نمتسوف في بداية هذا العام، أمام قصر الكرملين (والذي أتهم المسلمون زوراً باغتياله بعد أحداث شارلي إيبدو في فرنسا من قبل الكرملين !!!) لمنعه من قيادة المظاهرة، بالإضافة لقتل عدد من الصحفيين وإغلاق الصحافة الحرة وتكبير المنظمات الإنسانية.

تزامن الحراك الروسي الديمقراطي القوي، مع الحراك الديمقراطي العربي، ودعم بوتين لنظام الأسد، كان في إطار التضامن بين هذين النظامين، حيث إن تجربة قمع ثورة الشيشان الناجحة بفترة قصيرة وبعنف مُفرط، كان من المُنتظر أن تتكرر في سوريا. ليس لروسيا الشعب والأمة أي مصلحة في منع الشعب السوري من تقرير مصيره واختيار قاداته، ولكنها فقط مصلحة النظام البوليسي الذي لا يريد أي نفس ديمقراطي في أي مكان، وما ردود فعله على مظاهرات كييف بأوكرانيا، واحتلال جُزر القُرم وإدخال شرق البلاد في أتون حرب أهلية إلا لهذا الهدف. فليس للشعبين الروسي والأوكراني أي مصلحة في خوض حرب ضروس بينهما.

بشكل عام، مثل هذه الأنظمة تُدخل بلادها دائماً في حروب خارجية أو عداءات طائفية داخلية، حتى تُبعد شبح التغيير الديمقراطي أو إزاحتها عن السلطة، تحت حُجة العدو الخارجي أو الداخلي، وأن "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة". المُستمع لإيران الحُكم يظن أنها تُجهز لتدمير إسرائيل وتحرير فلسطين، بينما هي تُدمر الشعب السوري وتُجوّع شعبها، ومن يستمع لبوتين يظن أن أمريكا والعالم يتأمرون ليل نهار على الشعب الروسي، ويريدون سرقة بترولته ونهب ثرواته، بينما يضع أغنياء روسيا والمُتسلطون عليها، أموالهم و ثرواتهم بالبنوك الغربية، ولا يستطيع المُتقاعدون الروس الحصول على الحد الأدنى من الحياة الكريمة.

ما الذي إذن قد يدفع إيران وروسيا الى تغيير مواقفهما من سوريا؟ العمل لإجهاض الحراك الثوري السوري من منظار هاتين الدولتين هو عمل وقائي، ويجب أن يكون قصيراً لتحقيق أهدافه، ولكن امتداد الزمن لأكثر من أربع سنوات، والذي لم يوصل الا إلى عكس الهدف المُرتجى؛ وهو إنهاء الثورة، كما أن التقدم المُستمر في الأشهر الأخيرة للقوى المُقاتلة ضد النظام، أظهر أن نموذج الشيشان ليس فعالاً في الحالة السورية.

كلفة هذا التدخل الباهظة واحتمال أن ينقلب السحر على الساحر، أي أن يصبح هذا التدخل أحد الأسباب التي ستُحيي المعارضة، وتُعيد شعبيتها بإيران وروسيا (ونموذج المظاهرات التي تتجذر يوماً بعد يوم في جنوب العراق، حليفة إيران والنظام السوري قد يتكرر فيهما)، كما حدث سابقاً أثناء الحرب السوفيتية بأفغانستان والتي انتهت بانتهيار الأول.

كما قلنا فإن سياسة هذه الدول مبنية على مبدأ بقاء النظام، قد يكون الخوف من عودة الحراك الديمقراطي بإيران وروسيا، خصوصاً مع الانفتاح الموعود الغربي على إيران، والذي ينتظر منه الناس تحسين أحوالهم، وليس تبذير أموالهم في حروب خارجية خاسرة. وبعد انخفاض أسعار النفط إلى النصف، وهو الذي يُشكل جزءاً كبيراً من ميزانية الدولتين، محولاً حربيهما في سوريا وأوكرانيا إلى مُعيق أمام أي انفتاح اقتصادي داخلي. قد يكون ذلك مدخلاً وتفسيراً لأي تطور إيجابي في مواقف هذه الدول.

الأساس إذاً هو صمود الشعب السوري رغم محنته، وهو أيضاً عودة الحياة إلى المعارضة الديمقراطية بروسيا وإيران. أما تذبذب المواقف الغربية وسكوتهما الفاضح عن جرائم النظام السوري، فلا يمكن تفسيره فقط بمصالحها في سوريا، فسوريا لا توجد بها ثروات ذات أهمية عالمية كليبيا مثلاً، فقط مصلحة إسرائيل وبقاء النظام السوري الذي يحمي حدودها منذ أكثر من أربعين عاماً، والخطر الجارف على وجودها من نهوض الأمة العربية من جديد، هو ما يُفسر ذلك.

بالنسبة لروسيا وإيران، المشكلة هي وجود واستمرار الأنظمة وليس الدول، بينما بالنسبة لإسرائيل فإن الإشكالية هي مصيرية: مصير الكيان. فإسرائيل تدرك تماماً أن وجودها مرتبط بدوام التجزئة والديكتاتوريات العربية، وأي تغيير نحو التكامل العربي السياسي والاقتصادي والديمقراطية، سيؤدي عاجلاً أو آجلاً إلى زوالها. الديكتاتوريات تقبل التحالف مع إسرائيل ضد شعوبها، بينما الشعوب الموحدة لن تقبل بالضم الذي لحق بالشعب الفلسطيني، وفقدان حقوق الأمة بفلسطين التي تعتبرها هذه الأمة بموضع القلب منها.

للأسف الآمال التي وُضعت في تركيا، خصوصاً بعد تصريحات عنترية عديدة لأردوغان وخطوطه الملونة التي وضعها للنظام السوري، كذلك عدم تأثيره الحقيقي بالوضع الفلسطيني عامة وغزة بالتحديد، خيب هذه الآمال، وبدا جلياً وواضحاً عدم استطاعة تركيا المنظمة للحلف الأطلسي، الاستقلال عن السياسة الأمريكية. صحيح أن تركيا قدمت مساعدات جمة للاجئين السوريين في أراضيها وأحسنّت استقبالهم، ولكنها لم تفعل نفس الشيء وبنفس المستوى في ميدان دعم الشعب السوري وثورته داخلياً. ولكنها قد تطور موقفها في حالة تراجع الروس والإيرانيين، حتى تُشارك في احتفالات النصر القادم. ونحن في انتظار ما ستأتي به الأيام.